Distr.: General
25 June 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الثانية عشرة

فيينا، 14-18 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

حالة تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

تقرير الأمانة

أولا- مقدمة

1- في تشرين الأول/أكتوبر 2018، أنشأ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في قراره 1/9، آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. ومرفق بذلك القرار إجراءات وقواعد تشغيل الآلية. وبعد مرحلة تحضيرية دامت عامين، أطلق مؤتمر الأطراف، في قراره 1/10، عملية الاستعراض في إطار الآلية. وترد في المرفق الأول بذلك القرار المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القُطرية.

2- ووفقا للفقرة 12 من الإجراءات والقواعد، التي تنص على أن يدرج مؤتمر الأطراف وأفرقته العاملة عملية الاستعراض كبند في جداول أعمالهم، بما يتوافق مع مجالات خبراتهم الفنية ودون المساس بالولاية القائمة لكل منهم، أُدرج بند يتعلق بعملية الاستعراض في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر.

3- وقد أُعد هذا التقرير وفقا للفقرتين 6 و7 من الإجراءات والقواعد، التي ذُكر فيهما أن استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وآلية الاستعراض يخضعان لسلطة المؤتمر، وفقا للمادة 32 من الاتفاقية، وأنه يجوز للمؤتمر، دون المساس بالمبادئ التوجيهية للآلية وخصائصها، أن يجري تقييما لطريقة تنظيم عملية الاستعراض وكيفية تسييرها وتمويلها وأدائها، وذلك من أجل تعديل الآلية القائمة وتحسينها في أي وقت. ويتضمن التقرير لمحة عامة عن أداء الآلية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى أيار/مايو 2024.

4- وعملا بالفقرة 12 من الإجراءات والقواعد، تتألف عملية الاستعراض من استعراض عام يُضطلَع به في الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف، واستعراضات قُطرية تنفذ من خلال استعراضات مكتبية. ويركز هذا التحديث المقدم من الأمانة إلى المؤتمر على التقدم المحرز في الاستعراضات القُطرية.

* CTOC/COP/2024/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا- الأعمال التحضيرية والمزاوجة بين الأطراف المشاركة

5- يشـــارك في الآلية ما مجموعه 189 طرفا على النحو التالي: 188 دولة ومنظمة إقليمية واحدة. ومشـاركة هذه الأطراف في الاسـتعراضـات القُطرية تدرُّجية، حيث كان ثلث الاسـتعراضـات يبدأ كل عام على مدى ثلاث سنوات، من عام 2020 إلى عام 2022.

ألف- سحب القرعة

6- عملا بـالفقرتين 17 و28 من الإجراءات والقواعـد، قُســـمـت الأطراف إلى ثلاث مجموعـات لبـدء استعراض التنفيذ لديها على نحو متعاقب على مدى ثلاث سنوات متتالية. وجرى اختيار الأطراف المشاركة في الاستعراضات القُطرية ونظرائها المستعرِضين عن طريق سحب القرعة في الاجتماعات المشتركة ذات الصلة التي عقدتها الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف فيما بين الدورات في بداية عملية الاستعراض دون خدمات للترجمة الشفوية. وتسري تشكيلات المزاوجة بين الدول الأطراف طوال مدة عملية الاستعراض، ما لم يطلب أحد الأطراف إعادة سحب القرعة. ويجوز للدول الأطراف أن تطلب إعادة سحب القرعة بما لا يتجاوز أربع مرات.

7- واختير، بسحب القرعة، 130 طرفا للمشاركة في 62 استعراضا في إطار المجموعة الأولى، و131 طرفا للمشاركة في 63 استعراضا في إطار المجموعة الثانية، و134 طرفا للمشاركة في 64 استعراضا في إطار المجموعة الثالثة. وبناء على طلب بعض الدول الأطراف إعادة ســـحب القرعة وفقا للفقرة 28 (د) و(و) من الإجراءات والقواعد، نظمت الأمانة خمسة اجتماعات مشتركة للأفرقة العاملة فيما بين الدورات بغرض إعادة سحب القرعة، آخرها في 5 كانون الأول/ديسمبر 2023.

8- وقد عُممت النتائج المســتكمَلة لســحب القرعة على الدول الأطراف ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي الخاص بالآلية[1].

9- ومنذ بدء عملية الاستعراض، أصبحت دولتان طرفين في الاتفاقية[2]، وأصبحت تسع دول أطراف في الاتفاقية أطرافا في البروتوكولات الملحقة بها[3].

10- وعملا بالفقرة 9 من الإجراءات والقواعد، تنطبق الآلية على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وفي كل بروتوكول من البروتوكولات. ولعل مؤتمر الأطراف يود أن ينظر في النهج الذي يتعين اتباعه لإدراج الأطراف الجديدة في الآلية، مثل الإطار الزمني لإتمام الاســـتعراضـــات القُطرية من جانب الأطراف الجديدة والمسائل المتعلقة بالمزاوجة بين البلدان.

(1) على الموقع الشبكي التالي: www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/review-mechanism-untoc/home.html.

(2) انضمت بوتان وجنوب السودان إلى الاتفاقية في 20 شباط/فبراير 2023 و20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على التوالي.

(3) انضمت أندورا إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال في 21 أيلول/سبتمبر 2022؛ وانضمت بوتان إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص في 20 شباط/فبراير 2023؛ وانضمت تشاد إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في 23 أيلول/سبتمبر 2022؛ وصدقت الصين على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023؛ وانضمت جزر القمر إلى بروتوكول تهريب المهاجرين في 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، وانضمت إلى بروتوكول الأسلحة النارية في 4 حزيران/يونيه 2021؛ وصدقت ألمانيا على بروتوكول الأسلحة النارية في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ وصدقت لكسمبرغ على بروتوكول الأسلحة النارية في 9 أيار/مايو 2022؛ وانضمت باكستان إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022؛ وصدقت أوغندا على بروتوكول تهريب المهاجرين وبروتوكول الاتجار بالأشخاص في 27 آذار/مارس 2024.

باء- حالة الترشيحات

11- عملا بالفقرة 18 من الإجراءات والقواعد والفقرة 5 من المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القُطرية، يمثل ترشيح جهات الوصل والخبراء الحكوميين الخطوة الأساسية الأولى اللازمة للسماح ببدء الاستعراض القُطري. ويتعين على كل دولة طرف أن تعيّن، في غضون أسبوعين من بدء الاستعراض، جهة وصل لتنسيق مشاركتها في الاستعراض.

12- وحتى 21 أيار/مايو 2024، كانت الأمانة قد تلقت ترشيحات تخص 175 جهة وصل من 163 دولة طرفا؛ منهم 53 من النساء (30 في المائة). وتنتمي أغلبية جهات الوصل إلى وزارة العدل (28 في المائة)، بينما تنتمي 23 في المائة إلى وزارة الشؤون الخارجية، و20 في المائة إلى وزارة الداخلية في البلد المعني.

13- وفيما بين الأطراف التي رشحت جهات وصل، اكتفت الأغلبية بترشيح جهة واحدة لتنسيق مشاركتها في جميع الاستعراضات القُطرية، بينما رشحت نسبة 5 في المائة (8 دول أطراف) أكثر من جهة واحدة، تختص إحداها بشكل عام بالاستعراض القُطري الخاص ببلدها بينما تختص أخرى بدور المستعرِض المسند إلى بلدها في الاستعراضات الأخرى.

14- وقام ما مجموعه 45 في المائة (74 من 163) من الدول الأطراف، التي رشحت بالفعل جهات وصل، بتغيير جهات الوصل الخاصة بها على الأقل مرة واحدة منذ بداية مشاركتها في عملية الاستعراض. وأدى هذا التبديل في بعض الحالات إلى تأخير التقدم في إنجاز الاستعراضات، بينما ساعد في حالات أخرى على إحراز تقدم في الاستعراضات التي كانت معطلة بسبب عدم تجاوب جهات الوصل السابقة. وفي حالات التبديل، كان التسليم الداخلي للمسؤوليات فيما بين جهات الوصل والتواصل في الوقت المناسب من خلال البعثات الدائمة فعالين في منع المزيد من حالات التأخر في إحراز تقدم بشأن الاستعراضات القُطرية المتأثرة بمثل هذه التغييرات.

15- وحتى 21 أيار/مايو 2024، لم تكن نسبة 13,8 في المائة (26 دولة طرفا) من الأطراف المشاركة في الآلية البالغ عددها 189 طرفا قد رشحت بعد جهات الوصل التابعة لها. وتؤثر الترشيحات المنتظرة لتلك الدول الأطراف الـ26 على بدء 67 استعراضا قُطريا. وعلى الرغم من تراجع عدد الترشيحات المنتظرة، لم يكن ما مجموعه 111 استعراضا قطريا قد بدأ بعد وقت إعداد هذا التقرير. وفي هذا الصدد، تواصل الأمانة المتابعة وإرسال رسائل تذكيرية عبر جميع القنوات المتاحة.

16- ويبين الشكل الأول عدد الاستعراضات المتأثرة بالترشيحات المنتظرة داخل كل مجموعة.

الشكل الأول

الاستعراضات المتأثرة بالتعيينات المنتظرة لجهات الوصل

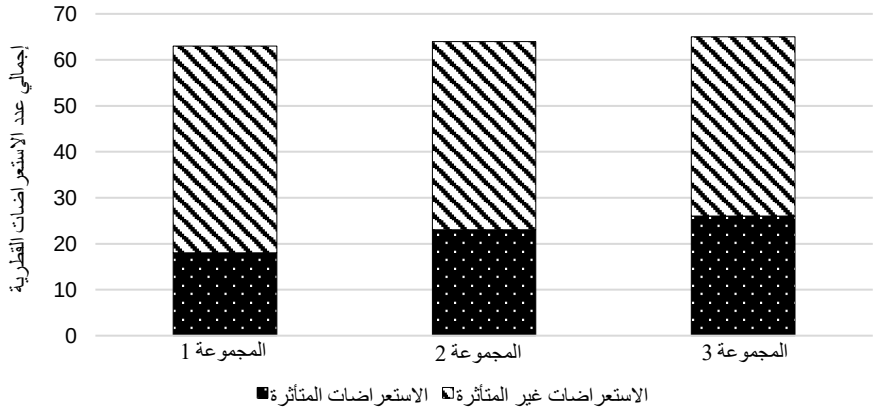

17- وبذلت الأمانة جهودا خاصة لمتابعة مسألة التعيينات المنتظرة مع الدول الأطراف عن طريق الاتصال بالبعثات الدائمة وعقد جلسات إحاطة من أجلها والتواصل مع النظراء الوطنيين ذوي الصلة، ومن خلال المكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، حسب الاقتضاء. وفي بعض الحالات، أدت شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة دورا محوريا في تيسير ترشيح جهة اتصال وخبراء حكوميين. وبذل رئيس مؤتمر الأطراف جهودا إضافية لتذكير الدول الأطراف بضرورة التقيد بالتزامها بترشيح جهات وصل وخبراء حكوميين عملية الاستعراض في وقت مناسب.

18- وعملا بالفقرة 6 من المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القُطرية، ينبغي للدول الأطراف أيضا أن تعيّن، في غضون أربعة أسابيع من بدء مشاركتها في عملية الاستعراض، خبراء حكوميين لإجراء الاستعراض القُطري. وحتى 21 أيار/مايو 2024، كانت الدول الأطراف قد رشحت 006 1 خبراء حكوميين (منهم 345، أو 34 في المائة، من النساء) للمشاركة في عملية الاستعراض.

19- وإضافة إلى ذلك، كانت 15 دولة طرفا قد رشحت مراقبين حتى 21 أيار/مايو 2024. والمراقبون هم أفراد تعينهم الدول الأطراف في سياق استعراضاتها القُطرية ويسمح لهم بالاطلاع فقط على منصة RevMod الإلكترونية، وهي النميطة الآمنة لبوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")، أي الوصول دون إمكانية تنفيذ أي إجراءات أو تعديل أي محتوى.

20- ويتضمن قسم الموجزات القُطرية[4]، على الموقع الشبكي للآلية، معلومات عامة عن جهات الوصل المعينة، أما تفاصيل الاتصال بجهات الوصل والخبراء الحكوميين فهي متاحة للمستعملين المسجلين في منصة RevMod.

ثالثا- التقدم المحرز في استعراض المجموعة المواضيعية الأولى من المواد

21- قرر مؤتمر الأطراف، في قراره 1/9 أن تتناول آلية الاستعراض تدريجيا جميع مواد الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. ولتيسير هذا النهج، قُسمت المواد إلى أربع مجموعات مواضيعية. وكان من المقرر أن يستغرق استعراض تنفيذ كل مجموعة منها سنتين، وتعتبر تلك الفترة مرحلة استعراض. وتشمل المجموعة المواضيعية الأولى قيد الاستعراض الأحكام المتعلقة بالتجريم والولاية القضائية في الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

22- ووفقا لخطة العمل المتعددة السنوات المتعلقة بعمل الآلية والمبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كانت كافة المجموعات الثلاث من الأطراف المشاركة قد استهلت استعراضاتها القطرية لتنفيذ المواد المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الأولى: بدأت المجموعة الأولى في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، والمجموعة الثانية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، والمجموعة الثالثة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

23- وحتى 21 أيار/مايو 2024، كان العمل يتقدم في 78 استعراضا فقط من أصل 189 استعراضا. ووصل 35 استعراضا إلى مرحلة إعداد الردود على استبيان التقييم الذاتي، وكان 37 استعراضا في مرحلة التعقيب الكتابي، وبلغت 6 استعراضات مرحلة إعداد قوائم بالملاحظات، على النحو المبين في الشكل الثاني.

(4) على الموقع الشبكي التالي: www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/review-mechanism-untoc/country-profile.html.

الشكل الثاني

حالة الاستعراضات القُطرية، حسب المجموعة

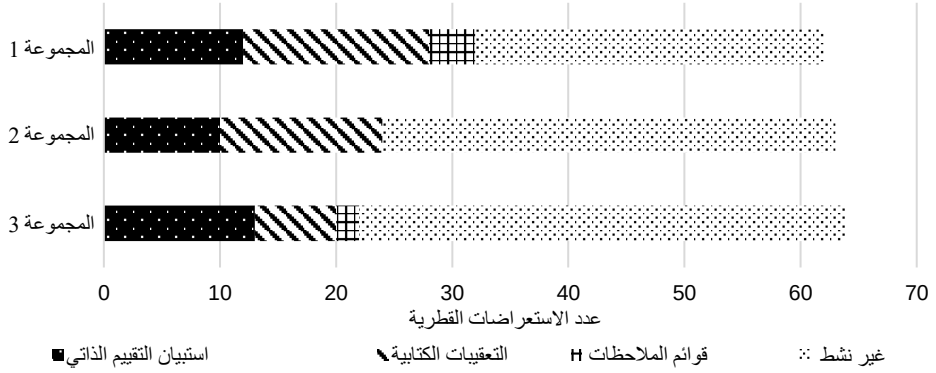

24- ووفقا للإطار الزمني لكل مرحلة استعراضية الوارد في الإجراءات والقواعد، كان من المقرر أن تكون المجموعة الأولى من الدول الأطراف المستعرَضة قد اختتمت مرحلتها الاستعراضية الأولى خلال عامين، أي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022. ولكن في وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن أي من الدول الأطراف قد اختتمت استعراضاتها القُطرية لتنفيذ المواد المحددة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى.

25- ولكي يبدأ استعراض المجموعة المواضيعية التالية من المواد، التي ستركز على التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة والمصادرة (المجموعة المواضيعية الرابعة)، يجب أن تكمل المجموعة الأولى من الأطراف 70 في المائة من الاستعراضات المتوخاة منها، ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك.

ألف- الخطوات التحضيرية والأولية للاستعراض القطري

26- بمجرد ترشيح جهات الوصل الثلاث المشاركة في الاستعراض القُطري، أي جهة واحدة تمثل الدولة الطرف المستعرَضة وجهتان أخريان تمثلان الدولتين الطرفين المستعرِضتين، يتعين على الدولة الطرف المستعرَضة إجراء مشاورات مع الدولتين المستعرِضتين من أجل تحديد الأطر الزمنية للاستعراض القُطري ومتطلباته، بما في ذلك لغة أو لغات العمل. وفي هذا الصدد، لم تزد نسبة الاستعراضات القُطرية التي بدأت من خلال إجراء مشاورات أولية مع الأطراف المعنية، حتى 21 أيار/مايو 2024، عن 41,3 في المائة من جميع الاستعراضات القُطرية (78 إجمالا، كان العدد الأكبر منها في المجموعة الأولى)، كما هو مبين في الشكل الثالث، وذلك على الرغم من المحاولات المتعددة التي بذلتها الأمانة لتيسير تنظيم هذه الاجتماعات.

الشكل الثالث

عدد الاستعراضات القُطرية التي أجريت بشأنها مشاورات أولية

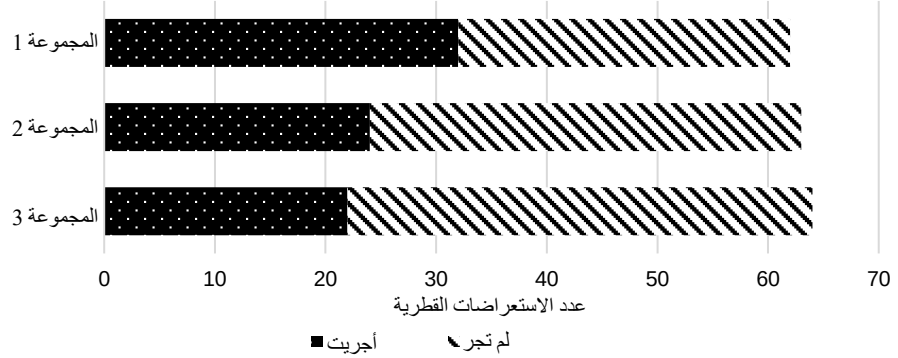

27- وفي بداية كل استعراض قُطري، تتفق الأطراف المعنية خلال المشاورات الأولية المشار إليها أعلاه على اللغات التي ستستخدمها لإجرائه، آخذة في الاعتبار أنه، عملا بالفقرة 50 من الإجراءات والقواعد، يجوز لها استخدام لغة واحدة أو لغتين من لغات العمل الست للآلية أو، في ظروف استثنائية، ثلاث لغات.

28- وحتى 21 أيار/مايو 2024، اتفقت الدول الأطراف على استخدام لغة واحدة فقط في أغلبية الاجتماعات التشاورية الأولية التي عُقدت (49 استعراضا، أو 62,8 في المائة من المجموع). وتقرر إجراء 44 استعراضا باللغة الإنكليزية فقط، واستعراضين باللغة الفرنسية، واستعراضين باللغة الإسبانية، واستعراض واحد باللغة العربية. وفي أربع حالات، اتفقت الأطراف على إجراء الاستعراض بثلاث لغات (من بين اللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والعربية والفرنسية)، أما في الاجتماعات التشاورية الأولية المتبقية، فقد اتفقت الدول الأطراف على استخدام لغتين. وتقرر إجراء ستة من تلك الاستعراضات باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وثمانية باللغتين الإنكليزية والعربية، وستة باللغتين الإسبانية والإنكليزية، واستعراض واحد باللغتين الإنكليزية والروسية، وواحد باللغتين الإنكليزية والصينية، وواحد باللغتين الإسبانية والفرنسية. وفي حالات أخرى، لم تتمكن الدول من التوصل إلى اتفاق بشأن اللغات التي سيجري استخدامها في الاستعراض القطري، ولا يزال القرار في هذا الصدد قيد النظر. ويبين الشكل الرابع اللغات المختارة لإجراء الاستعراضات.

الشكل الرابع

اللغات المختارة لإجراء الاستعراضات

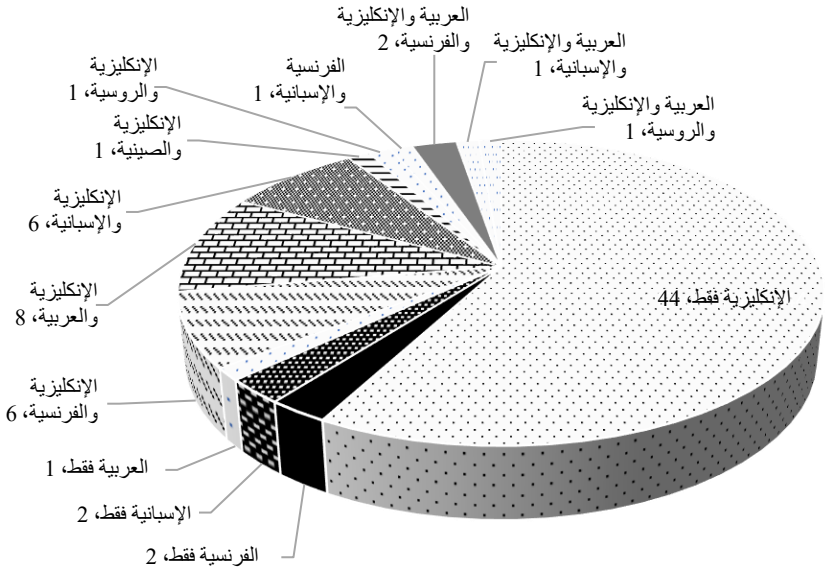

29- ولم يكن 46 استعراضا قطريا (24,3 في المائة من العدد الإجمالي) قد بدأ بعد، على الرغم من أنهم كانوا جاهزين رسميا للبدء، في 21 أيار/مايو 2024، وذلك لأن الاجتماع التشاوري الأولي لم يكن قد عُقد بعد، وإن كانت الأمانة قد قامت بعدة محاولات لتنظيم هذه الاجتماعات. وتشمل التحديات التي حددتها الأمانة في هذا الصدد ما يلي: (أ) عدم استجابة جهات الوصل؛ (ب) التغييرات المتكررة في جهات الوصل؛ (ج) تعذُّر إيجاد موعد مناسب لعقد الاجتماع بسبب الجداول الزمنية المزدحمة لجهات الوصل.

باء- استبيانات التقييم الذاتي

30- وفقا للفقرة 34 من الإجراءات والقواعد، يتعين على كل دولة طرف مستعرَضة أن تقدم ردودها على استبيانات التقييم الذاتي (استبيان لكل صك قيد الاستعراض) إلى الدولتين الطرفين المستعرِضتين في غضون فترة زمنية معقولة أقصاها ستة أشهر.

31- ووفقا للإطار الزمني الإرشادي الوارد في المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القُطرية، كان من المفترض، بحلول وقت إعداد هذا التقرير، أن تكون جميع استبيانات التقييم الذاتي الخاصة باستعراضات تنفيذ المجموعة الأولى قد استوفيت. ولكن لم يستوفِ تلك الاستبيانات ويقدمها سوى 43 طرفا مستعرَضا. ويتفاوت الوقت المستغرَق لاستيفاء الاستبيانات تفاوتا كبيرا فيما بين الدول. ففي 16 حالة، قدمت الدول استبيانات التقييم الذاتي بحلول الموعد النهائي المتفق عليه خلال الاجتماع التشاوري الأولي. وفي ستة استعراضات، قُدِّمت الاستبيانات في غضون 10 أيام بعد الموعد النهائي المتفق عليه، في حين شهد 12 استعراضا تأخيرات تصل إلى ثلاثة أشهر. ومن الجدير بالذكر أن تسعة استعراضات شهدت تأخيرات كبيرة تجاوزت ستة أشهر، حيث تجاوز التأخير سنة كاملة في أربعة من تلك الاستعراضات. وتؤكد حالات التأخير المتكررة في استيفاء استبيانات التقييم الذاتي على ضرورة مواصلة بذل الجهود لتيسير التنسيق على الصعيد الوطني لضمان تقديم الوثائق في الوقت المناسب.

32- وإضافة إلى الأطراف التي استوفت استبيانات التقييم الذاتي الخاصة بها، يعكف 35 طرفا حاليا على إعداد ردودهم على تلك الاستبيانات. وكان من بين الأسباب الشائعة التي ساقتها جهات الوصل لتبرير التأخير صعوبات التنسيق وجمع المعلومات وإجراءات الموافقة و"الفجوة الرقمية". ويبين الشكل الخامس التقدم المحرز في الاستعراضات القطرية لدى كل مجموعة من الأطراف فيما يتعلق باستبيانات التقييم الذاتي.

الشكل الخامس

حالة التقدم المحرز بخصوص استبيانات التقييم الذاتي، حسب المجموعة

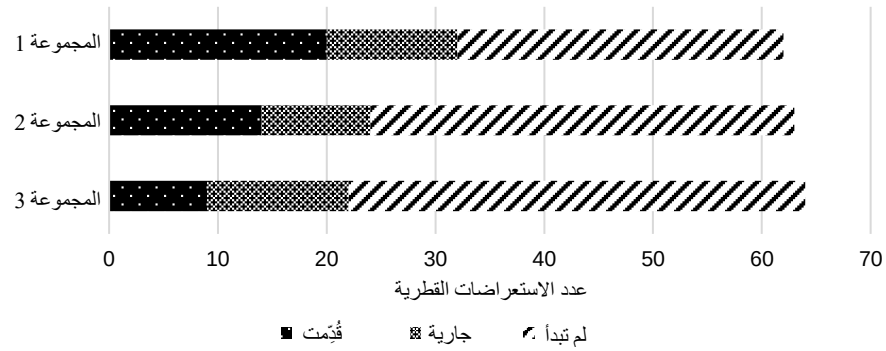

33- وللتغلب على تلك التحديات وتعزيز التعاون وتوفير فرص التعلم للدول الأطراف وفيما بينها، أتاحت الأمانة الردود على استبيانات التقييم الذاتي للأطراف المشاركة من خلال منصة RevMod، وفقا للفقرة 40 من الإجراءات والقواعد. وإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع الفقرة 41 من الإجراءات والقواعد، قررت دولتان طرفان، في وقت إعداد التقرير، نشر ردودهما على استبيانات التقييم الذاتي في قسم الموجزات القُطرية على الموقع الشبكي للآلية.

جيم- التعقيبات الكتابية

34- عملا بالفقرة 35 من الإجراءات والقواعد، يتعين على الدولتين الطرفين المستعرِضتين أن تقدما للدولة المستعرَضة تعقيبا كتابيا على التدابير المتخذة لتنفيذ الأحكام المستعرَضة، بما في ذلك قصص النجاح والتحديات المصادفة في تنفيذها، في غضون فترة زمنية معقولة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تسلم الرد على استبيانات التقييم الذاتي. ويتعين على الدولتين الطرفين المستعرِضتين أن تعملا معا لتسيير هذه المرحلة من الاستعراض. ومن أجل تيسير التعاون بين الدولتين الطرفين المستعرِضتين، تقترح الأمانة بصورة روتينية أن تجريا مناقشات بشأن التوزيع الممكن للمهام في بداية الاستعراض. وتُنصح الدولتان المستعرِضتان أيضا بأن تبلغا الدولة الطرف المستعرَضة والأمانة بما إذا كانت هناك تأخيرات متوقعة تتطلب تمديد الإطار الزمني المقرر أصلا.

35- وحتى 21 أيار/مايو 2024، لم يكتمل سوى 6 استعراضات من أصل 78 استعراضا نشطا من مرحلة التعقيبات الكتابية، بينما كانت هذه المرحلة لا تزال جارية في 37 استعراضا (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

حالة التقدم المحرز بخصوص التعقيبات الكتابية، حسب المجموعة

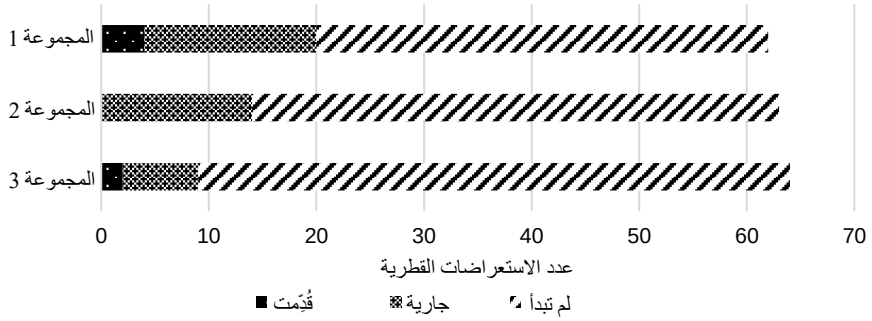

36- وعلى الرغم من أن الإجراءات والقواعد تنص على وجوب إنجاز خطوة التعقيبات الكتابية في غضون إطار زمني لا يتجاوز ستة أشهر، فإن هذه العملية تستغرق غالبا وقتا أطول من المتوقع. وحتى الآن، يسجل أكثر من 68 في المائة من الاستعراضات التي بلغت حاليا مرحلة التعقيبات الكتابية تأخيرات مقارنة بالجدول الزمني المتفق عليه خلال اجتماع المشاورات الأولية. ويواجه 56 في المائة من تلك الاستعراضات تأخيرا تزيد مدته عن سنة، كما هو مبين في الشكل السابع.

الشكل السابع

تأخر تقديم التعقيبات الكتابية

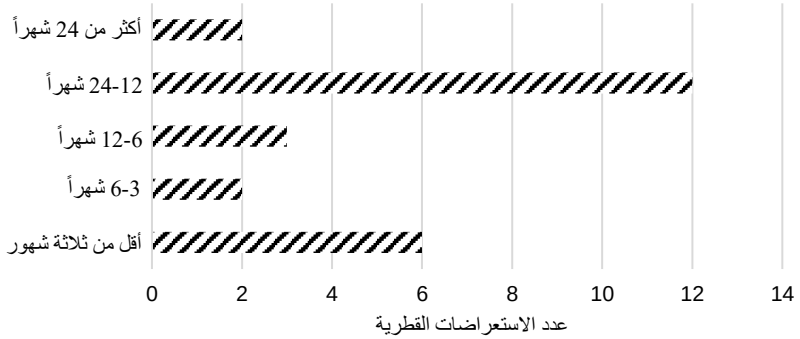

دال- قوائم الملاحظات وملخصاتها

37- يُختتم كل استعراض قُطري بإعداد ونشر قوائم بالملاحظات (قائمة لكل صك قيد الاستعراض) عن تنفيذ المواد المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية قيد الاستعراض، والملخصات المتصلة بها. وتعِد الدولتان المستعرِضتان، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدولة الطرف المستعرَضة وبمساعدة الأمانة، هذه القوائم التي تبين أي ثغرات وتحديات قائمة في تنفيذ الأحكام المستعرَضة، والممارسات الفضلى والاقتراحات المطروحة وأي احتياجات مستبانة من المساعدة التقنية من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

38- وحتى 21 أيار/مايو 2024، لم تكن أي قوائم للملاحظات قد وضعت في صيغتها النهائية، رغم أنه كان من المفترض في الإطار الزمني الإرشادي الوارد في المبادئ التوجيهية لإنجاز الاستعراضات القُطرية أن تكون المجموعة الأولى قد اختتمت قوائم الملاحظات وملخصاتها بحلول نهاية أيار/مايو 2022، والمجموعة الثانية بحلول

نهاية نيسان/أبريل 2023، والمجموعة الثالثة بحلول نهاية نيسان/أبريل 2024. ويمثل إعداد وتقديم قوائم الملاحظات وملخصاتها الخطوة الأخيرة في الاستعراض المكتبي لعملية الاستعراض القطري. ويؤثر التأخير في أي من الخطوات السابقة على التقدم المحرز في عملية الاستعراض. فعلى سبيل المثال، لا تزال التأخيرات الكبيرة في تقديم التعقيبات الكتابية المشار إليها في القسم جيم أعلاه تؤخر بلوغ الاستعراضات الخطوتين المتعلقتين بقوائم الملاحظات وملخصاتها. وحتى 21 أيار/مايو 2024، لم يكن قد وصل إلى مرحلة قوائم الملاحظات سوى 4 من الاستعراضات القُطرية المتوخاة في المجموعة الأولى والبالغ عددها 62 استعراضا. وفي المجموعة الثانية، لم تبلغ أي استعراضات تلك المرحلة، بينما في المجموعة الثالثة، تقدم استعراضان إلى تلك المرحلة.

39- وتنص الإجراءات والقواعد على فترة إنجاز مدتها ستة أشهر لكل من قوائم الملاحظات وملخصاتها معا. وفي الغالبية العظمى من الحالات، وافقت الدول الأطراف على تخصيص أربعة أشهر لإعداد قوائم الملاحظات وشهرين لإعداد ملخصاتها. وعلى الرغم من ذلك، احتاجت الأطراف إلى وقت طويل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قوائم الملاحظات، وتجاوزت الإطار الزمني الإرشادي في أربعة من الاستعراضات القطرية الستة التي تمر حاليا بتلك المرحلة. ولا تزال الأطراف تعمل على إعداد قوائم الملاحظات منذ أكثر من سنتين ونصف في أحد الاستعراضات القطرية، ومنذ أكثر من سنة ونصف في استعراض آخر. وفي حالتين، بدأ الطرفان العمل على إعداد قائمتي الملاحظات في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي الحالتين المتبقيتين، بدأ الطرفان العمل على إعداد قائمتي الملاحظات في أيار/مايو 2024.

40- ونتيجة لذلك، لم يتسن بعد إجراء المناقشات المواضيعية التي كان من المتوخى أن تعقدها الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف، أو الإشارة إلى قوائم الملاحظات هذه في إعداد توصيات للمؤتمر، على النحو المبين في الإجراءات والقواعد.

41- وعلى الرغم من عدم اكتمال أي استعراضات قطرية وقت إعداد هذا التقرير، فقد أورد تحليل للاتجاهات والأنماط المستبانة أثناء عملية الاستعراض، استنادا إلى الردود على استبيانات التقييم الذاتي التي قدمتها الدول الأطراف، في الوثيقة CTOC/COP/2024/9 التي قدمتها الأمانة إلى المؤتمر في دورته الثانية عشرة.

رابعا- الدعم المقدم من الأمانة

42- وفقا للفقرة 54 من الإجراءات والقواعد، تُموَّل الآلية في إطار نموذج تمويل مختلط يجمع بين الموارد الحالية للميزانية العادية المخصصة لمؤتمر الأطراف والتبرعات. وقد أنشأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بناء على ما طلبه المؤتمر في الإجراءات والقواعد، البرنامج العالمي لدعم آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها من أجل إدارة التبرعات التي تقدَّم إلى الآلية والتي تضمن تشغيلها بفعالية، بسبل منها توفير خدمات الأمانة والدعم، التي لا تغطيها أموال الميزانية العادية الحالية. ويرد في الوثيقة CTOC/COP/2024/8، التي قدمتها الأمانة إلى المؤتمر في دورته الثانية عشرة، بيان مفصل عن الوضع المالي للبرنامج العالمي.

43- وقد واصلت الأمانة تقديم الدعم للاستعراضات القُطرية في كل مرحلة بسبل شتى، منها المتابعة المنهجية مع البعثات الدائمة وجهات الوصل، وتقديم إرشادات تقنية بشأن عملية الاستعراض ومتطلباتها، وتيسير التواصل واللقاءات بين الأطراف، ورصد التقدم المحرز في الاستعراضات وفقا للأطر الزمنية واللغات المتفق عليها، وإسداء المشورة بشأن الاستخدام الفعال لمنصة RevMod. وقدمت الأمانة أيضا، عند الطلب، توجيهات عامة بشأن إعداد التعقيبات الكتابية إلى عدة دول أطراف مستعرِضة.

44- وواصلت الأمانة استكشاف أوجه التآزر مع الأنشطة الأخرى للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بغرض تيسير تبادل المعلومات وبناء القدرات بالحضور الشخصي. وحتى 21 أيار/مايو 2024، كانت

الأمانة قد شاركت فيما مجموعه تسعة أنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي، في البوسنة والهرسك وصربيا (كانون الثاني/يناير 2022)، والمكسيك (أيار/مايو 2022)، وكوت ديفوار (أيلول/سبتمبر 2022)، وباكستان (أيلول/سبتمبر 2022)، وكينيا (آب/أغسطس 2023)، ومقدونيا الشمالية (كانون الثاني/يناير 2024)، وأنغولا (نيسان/أبريل 2024)، والعراق (حزيران/يونيه 2024).

45- وواصلت الأمانة أيضا تيسير تبادل المعارف والممارسات الفضلى التي تكتسبها جهات الوصل من خلال إجراء الاستعراضات القُطرية. وفي هذا الصدد، عقدت فعاليات رفيعة المستوى على هامش الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة، بمشاركة ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والممارسين في مجال العدالة الجنائية وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني.

46- وفي شباط/فبراير 2024، نظمت الأمانة جلسة إحاطة عن تشغيل الآلية حضرها 193 من ممثلي البعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة في فيينا، وجهات الوصل والخبراء الحكوميون مما مجموعه 89 دولة عضوا في الأمم المتحدة. وفي هذه الفعالية، قدمت الأمانة معلومات عن حالة عملية الاستعراض، وقدمت لمحة عامة عالمية وخمس لمحات إقليمية، وسلطت الضوء على الإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت حتى ذلك الحين في سياق العملية. وعرضت أيضا أمثلة على التعاون مع البرامج العالمية الأخرى للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومع المكاتب الميدانية ومكاتب الاتصال التابعة للمكتب، من أجل إبراز أوجه التآزر التي عملت الأمانة على تطويرها بغرض مواصلة تعزيز قدرتها على دعم الدول الأطراف في سياق الآلية. وخلال جلسة الإحاطة، شارك ممثلو الدول الأعضاء في استقصاء طوعي للآراء بشأن احتياجاتهم من المساعدة فيما يتعلق بمشاركتهم في الآلية.

47- وبدأت الأمانة أيضا في جمع معلومات عن احتياجات الدول الأطراف المتعلقة بمشاركتها في الآلية. وقد عملت ذلك من خلال دراسات استقصائية أجريت أثناء جلسة الإحاطة المذكورة أعلاه، وكذلك أثناء الاجتماع الحادي عشر للفريق العامل المعني بالأسلحة النارية، الذي عقد في نيسان/أبريل 2024، وأثناء الاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية والاجتماع الخامس عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، وكلاهما عقد في حزيران/يونيه 2024. ومن خلال تلك الدراسات الاستقصائية، تلقت الأمانة طلبات للحصول على الدعم من 44 مسؤولا من 29 دولة طرفا. وتعلقت تلك الطلبات بما يلي: تدريب عام بشأن عمل الآلية لتيسير فهم العملية والمشاركة فيها بشكل أفضل (30 طلبا)؛ والتدريب على استخدام منصة RevMod، بسبل منها عقد حلقات عمل وطنية أو إقليمية (29 طلبا)؛ وتيسير التنسيق والتواصل مع النظراء (23 طلبا)؛ وعمل إحاطات منتظمة عن حالة الآلية (20 طلبا)؛ والتدريب بشأن استبيانات التقييم الذاتي الخاصة بالاتفاقية و/أو بروتوكول الأسلحة النارية (16 طلبا)؛ والتدريب بشأن أحكام الاتفاقية المدرجة في المجموعة الأولى (11 طلبا).

ألف- أنشطة التدريب وبناء القدرات التي تضطلع بها الأمانة

48- منذ عام 2020، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة جلسات إحاطة ونفذ دورات تدريبية وأشكالا أخرى من بناء القدرات (أغلبها عبر الإنترنت) إلى ما يزيد عن 500 3 مسؤول حكومي من 164 دولة طرفا، باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وباللغة البرتغالية، من خلال البرنامج العالمي لدعم الآلية. وهكذا، أُتيحت أمام جهات الوصل والخبراء الحكوميين في الدول الأطراف الخاضعة للاستعراض والدول الأطراف المستعرِضة فرصة التعرف على منهجية عملية الاستعراض واستخدام منصة RevMod.

49- وقُدمت المساعدة إلى جهات الوصل والخبراء الحكوميين في إنشاء حسابات لهم للدخول إلى منصة RevMod وقُدمت لهم المشورة بشأن الجوانب الموضوعية والإجرائية لعملية الاستعراض.

باء - الأدوات والموارد والسمات الجديدة لمنصة RevMod

50- من أجل دعم جهات الوصل والخبراء الحكوميين في عملية الاستعراض، طورت الأمانة موارد كثيرة وأتاحتها[5]، ولا سيما:

(أ) نميطة للتعلم الإلكتروني بشأن الآلية واستخدام منصة RevMod بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(ب) أدلة عملية لجهات الوصل والخبراء الحكوميين بشأن استخدام منصة RevMod؛

(ج) دليل إرشادي لجهات الوصل بشأن التحضير للاجتماع التشاوري الأولي؛

(د) خلاصة وافية للوثائق الأساسية توفر معلومات شاملة عن تشغيل الآلية، وهي متاحة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(هـ) مجموعة من التوصيات بشأن الآلية قدمتها الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف، ومجموعة من الملاحظات أعدها رؤساء الحوارات البناءة بشأن عملية الاستعراض.

51- وإضافة إلى ذلك، أتاحت الأمانة لجهات الوصل والخبراء الحكوميين إمكانية الوصول إلى مجموعة من الأدوات والمواد التي أعدها المكتب من أجل تفسير وتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، من بينها أحكام تشريعية نموذجية وأدلة تشريعية لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

52- واستجابة للطلبات والتعليقات ذات الصلة الواردة من جهات الوصل، طُبق نظام جديد للإخطار بالبريد الإلكتروني على منصة RevMod ترسل من خلاله تلقائيا رسائل إلكترونية منتظمة تتضمن معلومات عن التطورات الجديدة في إطار مختلف مراحل الاستعراض ورسائل إلكترونية شهرية تتضمن ملخصات للتطورات الأخيرة، من أجل تيسير عمل جهات الوصل والخبراء الحكوميين.

53- واستجابة للطلبات والتعليقات ذات الصلة التي أبديت خلال اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف، أُدخلت وظيفة جديدة بعنوان Submissions (الوثائق المقدمة) في منصة RevMod، تمكِّن المستعملين من تنزيل استبيانات التقييم الذاتي المستوفاة التي سبق تقديمها وقوائم الملاحظات وملخصاتها بعد تقديمها وإتاحتها.

54- ولتعزيز قدرة الأمانة على تحليل المعلومات وإصدار الإحصاءات اللازمة لإعداد التقارير المقرر تقديمها، أضافت الأمانة وظيفة إحصائية جديدة إلى منصة RevMod. وهذه الوظيفة، المتاحة حصريا للأمانة، تتيح تقديم تحليلات أساسية للبيانات الكمية المتعلقة بالردود على استبيانات التقييم الذاتي التي تقدمها الدول الأطراف المستعرَضة.

55- ولدعم التعددية اللغوية في إطار لغات عمل الآلية، أتيح الدعم من الأمانة في شكل ترجمة آلية مؤتمتة لجهات الوصل التي طلبتها كحل مؤقت لتلبية احتياجات بعض الدول الأطراف المتعلقة بالترجمات العملية للوثائق التي تعد في إطار عملية الاستعراض القُطري، ولا سيما الردود على استبيانات التقييم الذاتي، والتعقيبات الكتابية، وقوائم الملاحظات. ويسمح هذا الحل بالترجمة غير الرسمية إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وحتى الوقت الراهن، استجابت الأمانة لخمسة طلبات، مما يسر ترجمة استبيانات التقييم الذاتي والتعقيبات الكتابية.

(5) على الموقع الشبكي التالي: www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/review-mechanism-untoc/resources.html.

خامسا- الحوارات البناءة والتفاعل مع أصحاب المصلحة المعنيين

ألف- الحوارات البناءة بشأن عملية الاستعراض مع أصحاب المصلحة المعنيين

56- من أجل تعزيز التفاعل المثمر مع الجهات المعنية من أصحاب المصلحة في استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، أُجريت حوارات بناءة مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، بعد اختتام اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف، بما يتماشى مع الفقرة 53 من الإجراءات والقواعد. وأجريت الحوارات البناءة بالإنكليزية دون ترجمة شفوية، بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت لتيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وكانت مفتوحة أيضا للدول الأطراف والدول الموقعة وغير الموقعة وكيانات القطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية. وحضر الدورة الأولى من الحوارات البناءة بشأن عملية الاستعراض، التي عقدت في عام 2022، أكثر من 200 جهة من الجهات صاحبة المصلحة غير الحكومية، وكذلك الدول الأطراف والدول الموقعة وغير الموقعة والمنظمات الحكومية الدولية. وأتيحت للمؤتمر في دورته الحادية عشرة ملخصات لتلك الحوارات البناءة أعدها رؤساء جلسات الحوار في شكل ورقة اجتماع[6]. وحضر الدورة الثانية من الحوارات البناءة، التي عُقدت في عام 2023، 328 جهة من الجهات صاحبة المصلحة غير الحكومية تمثل 299 منظمة غير حكومية و15 مؤسسة أكاديمية و14 من كيانات القطاع الخاص، بالإضافة إلى ممثلي 72 دولة عضوا ومنظمة حكومية دولية واحدة. وفيما يخص الدورة الثالثة من الحوارات البناءة، التي أجريت في أربعة اجتماعات عقدت في عام 2024، تُلقي أكثر من 200 1 طلب من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص. وأتيحت للمؤتمر في دورته الثانية عشرة ملخصات لتلك الحوارات البناءة أعدها رؤساء جلسات الحوار في شكل ورقة اجتماع[7].

57- وفي عام 2023، بدأ رئيس الحوارات البناءة (أو الرؤساء المشاركون، حسب الاقتضاء) في تسجيل الملاحظات المستمدة من المناقشات الدائرة، في ملخصاتهم للاجتماعات.

58- وفي الملاحظات الـ22 المسجلة في عام 2023[8]، سلط الرئيس (أو الرؤساء المشاركون) الضوء على عدة جوانب هامة تتعلق بالتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في تدابير التصدي للجريمة المنظمة، بما في ذلك: تحسين جمع وتحليل البيانات فيما يتعلق بأثر الجريمة المنظمة على المجتمعات؛ والاستفادة من التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي في استبانة ضحايا الجريمة وتحديد هويتهم؛ وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وحماية الضحايا في مكافحة الجريمة المنظمة؛ وزيادة الجهود الرامية إلى توفير التعليم وتعزيز فرص ريادة الأعمال وإيجاد فرص عمل للشباب، ومن ثم، المساهمة في الحد من الجريمة.

باء- التفاعل مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين

59- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز قدرة أصحاب المصلحة غير الحكوميين على المشاركة في عملية الاستعراض من خلال مشروعه المتعلق بإشراك أصحاب المصلحة في الاتفاقية، المعروف باسم SE4U، الذي يكمل الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج العالمي لدعم الآلية.

(6) CTOC/COP/2022/CRP.3.

(7) CTOC/COP/2024/CRP.3.

(8) جُمعت الملاحظات في الخلاصة الوافية ذات الصلة، على الرابط www.unodc.org/documents/organized-crime/reviewmechanism/UNTOC_RM_Compilation.pdf.

60- وفي وقت إعداد هذا التقرير، وفي إطار مشروع SE4U، كان المكتب قد درب أكثر من 300 3 من أصحاب المصلحة غير الحكوميين من 136 بلدا على عملية الاستعراض وعلى سبل التعاون مع الدول الأعضاء، وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل، وتقديم دورات تدريبية على الإنترنت يختار وتيرتها المتدرب، واستخدام موارد أخرى[9]. ولتيسير التعاون والترابط الشبكي بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين ذوي الصلة من المعنيين بمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، أنشئ في إطار مشروع SE4U مركز معرفي باسم WhatsOn يجمع بين العديد من أصحاب المصلحة، وهو يضم حاليا 535 عضوا يعملون في 136 بلدا.

61- وحتى 21 أيار/مايو 2024، كان المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قد يسر استهلال أربع عمليات للمشاركة تقودها الحكومات بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة، في أربعة بلدان (أنغولا وباكستان وكينيا والمكسيك)، وهو بصدد استهلال عملية خامسة (شيلي) ووضع تصور لعملية سادسة (جنوب أفريقيا)، تحت اسم "مبادرات تجريبية طوعية" بموافقة الدول الأطراف المستعرَضة، من أجل تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين في الاستعراضات القُطرية، وفقا للفقرة 23 من الإجراءات والقواعد.

سادسا- مواضيع مطروحة للنظر فيها

62- استنادا إلى المناقشات ذات الصلة على النحو المبين في تقارير اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف المعقودة حتى الوقت الراهن، لعل المؤتمر يود أن يوجه تركيز مداولاته إلى المواضيع التالية:

(أ) القيام، وفقا للفقرة 42 من الإجراءات والقواعد، بتبادل الممارسات والخبرات الجيدة المتصلة بملء استبيانات التقييم الذاتي؛

(ب) تحديد الممارسات الرامية إلى تعزيز المشاركة الشخصية لجهات الوصل والخبراء الحكوميين في اجتماعات مؤتمر الأطراف وأفرقته العاملة لتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بعملية الاستعراض، وفقا للمبادئ التوجيهية للآلية؛

(ج) استبانة التحديات التي تعوق إتمام كل خطوة من خطوات الاستعراضات القُطرية في الوقت المناسب والانتقال من المجموعة المواضيعية الأولى إلى المجموعات التالية لها وتحديد التدابير اللازمة للتصدي لتلك التحديات؛

(د) استبانة الممارسات الناجعة التي من شأنها ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في الوقت المناسب في عملية الاستعراض؛

(هـ) تحديد وتلبية الاحتياجات اللازمة في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بتشغيل الآلية؛

(و) ضمان التعددية اللغوية أو تيسيرها طوال عملية الاستعراض، بما في ذلك الحوارات البناءة مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ز) تبادل الخبرات الوطنية في استعراض تنفيذ المواد المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الأولى المتعلقة بأحكام التجريم والولاية القضائية، بما في ذلك التحديات المواجهة والدروس المستفادة؛

(9) انظر، على سبيل المثال، United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Toolkit on Stakeholder Engagement: Implementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (UNTOC)* (Vienna, 2020)؛ و UNODC, *Guide for Civil Society Community Engagement with the UNTOC Review Mechanism* (Vienna, 2020).

(ح) التعاون مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركتهم في إعداد الردود على استبيانات التقييم الذاتي؛

(ط) ضمان استمرار عمل الآلية وأمانتها، بما يشمل تيسير إحراز التقدم في عملية الاستعراض دون مزيد من التأخير وتنفيذ الملاحظات المنبثقة عن الاستعراضات القُطرية المنجزة.

سابعا- أسئلة إرشادية مقترحة للمناقشات

63- عند مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بتشغيل الآلية، لعل المؤتمر يود أن ينظر في الأسئلة الإرشادية الواردة أدناه:

(أ) ما هي الممارسات التي ثبتت فعاليتها في الاتصال والتعاون داخل فريق الاستعراض الوطني وفيما بين الدولة الطرف المستعرَضة والدولتين الطرفين المستعرِضتين؟

(ب) في سياق إعداد الردود على استبيان التقييم الذاتي بشأن الاتفاقية و/أو البروتوكولات الملحقة بها، ما هي الترتيبات التي ثبتت فعاليتها وما هي التحديات التي واجهتها جهات الوصل والخبراء الحكوميون في أداء مهام كل منهما؟

(ج) هل كان فريق الاستعراض الوطني مستعدا للعمل بلغة أجنبية؟ وهل أُخذ هذا العامل في الاعتبار لدى اختيار جهة الوصل أو الخبراء الحكوميين؟

(د) هل كانت أي أقسام أو أسئلة معينة، في استبيان التقييم الذاتي بشأن الاتفاقية و/أو البروتوكولات الملحقة بها، إشكالية؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف عولجت تلك التحديات؟

(هـ) ما الصعوبات المصادفة أو الممارسات الجيدة المستبانة، في سياق استعراض الردود على استبيانات التقييم الذاتي بشأن الاتفاقية و/أو البروتوكولات الملحقة بها، التي قدمتها الدولة الطرف المستعرَضة؟

(و) هل شارك المجتمع المدني في إعداد الردود على استبيانات التقييم الذاتي؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، ما هي المجالات المواضيعية التي كان فيها إسهام المجتمع المدني أكثر تأثيرا؟

(ز) كيف تم ضمان التنسيق بين الدولتين الطرفين المستعرِضتين خلال مرحلة التعقيبات الكتابية؟ وما الترتيبات التي ثبتت فعاليتها وما التحديات التي صودفت في صياغة وثيقة مشتركة؟

(ح) كيف ينبغي تحديد أولويات المعلومات المدرجة في قوائم الملاحظات وفي ملخصاتها؟

(ط) كيف يمكن للأمانة أن تزيد دعمها لمشاركة الأطراف في العملية؟